الأمم المتحدة

A/HRC/57/26

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

مسألة عقوبة الإعدام

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 117/18 لاستكمال التقارير السابقة المتعلقة بمسألة عقوبة الإعدام. ويؤكد الأمين العام مجدداً في التقرير الاتجاه العام القائم على الصعيد العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام. كما يسلّط الضوء على المبادرات المتخذة للحد من العمل بهذه العقوبة وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص في مواجهتها. وفي الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2024، استمرَّت أقلية من الدول في تنفيذ عقوبة الإعدام، مع قيام البعض منها بزيادة استخدامها إلى حد كبير. وعملاً بقرار المجلس 11/22، يتضمن هذا التقرير معلومات عن حقوق الإنسان لأطفال المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 117/18 لاستكمال التقارير السابقة المتعلقة بمسألة عقوبة الإعدام، بما في ذلك تقرير الأمين العام المقدَّم كل خمس سنوات[1]. وعملاً بقرار المجلس 11/22، يتضمن التقرير معلومات عن حقوق الإنسان لأطفال المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا.

2- ويغطي التقرير الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2024. ويستند بدرجة كبيرة إلى دعوة لتقديم المدخلات جرى تعميمها على الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية[2]. ويوجَّه الانتباه أيضاً إلى التقرير المتعلق بوقف العمل بعقوبة الإعدام المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، الذي يعرض الجهود المبذولة من أجل تنفيذ قرار الجمعية 222/77.

ثانياً- التغييرات في القانون وفي الممارسة العملية

ألف- إلغاء عقوبة الإعدام أو المبادرات الرامية إلى إلغائها، بما في ذلك فرض وقف لتنفيذ أحكام الإعدام

3- ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الفقرة 6 من المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تعيد التأكيد على أن الدول الأطراف التي لم تُلغِ بعد عقوبة الإعدام كلياً ينبغي أن تمضي بلا رجعة نحو إلغاء هذه العقوبة تماماً في المستقبل المنظور، بحكم الواقع وبحكم القانون. وترى اللجنة أنه لا يُعقل التوفيق بين عقوبة الإعدام والاحترام التام للحق في الحياة، وأن إلغاء عقوبة الإعدام أمر مرغوب وضروري على حد سواء لتعزيز الكرامة الإنسانية والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان[3].

4- وألغت نحو 170 دولة عقوبة الإعدام أو أوقفت العمل بها إما في القانون أو في الممارسة العملية، أو أوقفت تنفيذ أحكام الإعدام منذ أكثر من 10 سنوات. وقدَّمت عدة دول، في ورقات المعلومات التي أسهمت بها في سياق إعداد هذا التقرير، عرضاً لإجراءاتها المتخذة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وكيفية دعمها لإلغاء العقوبة.

5- وقد تم إحراز تقدم كبير نحو إلغاء عقوبة الإعدام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية 125 صوتاً القرار 222/77 الذي يدعو الدول إلى إعلان وقف لتنفيذ أحكام الإعدام تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام. وصوَّتت أوغندا وغانا وليبريا تأييداً للقرار. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تؤيد فيها هذه الدول قراراً يدعو إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام. وسُجلت بهذه المناسبة أكبر أغلبية مؤيِّدة لقرار يدعو إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام منذ طرح أول قرار من هذا النوع للتصويت في عام 2007.

(1) E/2020/53.

(2) ورقات المعلومات متاحة في https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2024/call-inputs-secretary-generals-report-question-death-penalty-51st-session-hrc. ونظراً لعدم توافر بيانات رسمية، يعتمد التقرير أيضاً على معلومات من مصادر مفتوحة، بما يشمل مصادر إخبارية ومنظمات غير حكومية.

(3) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 50.

6- واستمر الزخم القائم نحو إلغاء عقوبة الإعدام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ألغت غينيا الاستوائية[4] وزامبيا[5] عقوبة الإعدام على جميع الجرائم. وألغت غانا عقوبة الإعدام على جميع الجرائم باستثناء الخيانة العظمى[6].

7- وبدأ اتخاذ شتَّى الإجراءات المحلية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام، من جهة، أو أن هذه الإجراءات جارية على الصعيد المحلي، من جهة أخرى. ففي ليبريا، اعتمد مجلس الشيوخ مشروع قانون لإلغاء عقوبة الإعدام، وبات المشروع قيد النظر في مجلس النواب[7]. وفي كينيا، أكملت الجمعية الوطنية قراءتها الأولى لمشروع قانون يُراد به تعديل قانون العقوبات في البلد بغية إلغاء عقوبة الإعدام[8]. وفي زمبابوي، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون إلغاء عقوبة الإعدام الذي سينظر فيه البرلمان في المرحلة التالية[9]. وفي كوت ديفوار، اعتمد مجلس الشيوخ قانوناً يجيز التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام[10]. وفي سياق مبادرة حقوق الإنسان 75، تعهَّدت ليبريا بإلغاء عقوبة الإعدام وبالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024[11]. كما قدمت تشاد وكوت ديفوار والكونغو تعهدات رسمية، في سياق المبادرة أعلاه، بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024[12].

8- وصدَّقت أرمينيا على البروتوكول رقم 13 لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، مما يشير إلى عزمها على إلغاء عقوبة الإعدام في

(4) انظر https://www.pdge-guineaecuatorial.com/la-pena-de-muerte-queda-abolida-en-la-republica-de-guinea-ecuatorial/ (باللغة الإسبانية).

(5) انظر https://news.un.org/en/story/2023/01/1132212؛ و https://www.parliament.gov.zm/sites/default/files/images/publication_docs/FINAL%202023%20National%20Values%20Speech%20February%2C%202023.pdf.

(6) انظر https://deathpenaltyproject.org/press-release-ghana-abolishes-the-death-penalty/؛ و https://www.africa-legal.com/news-detail/ghana-joins-move-to-abolish-death-penalty//#:~:text=In%20a%20significant%20step%2C%20Ghana's,high%20treason%2C%20writes%20Marian%20Ansah.&text=This%20decision%20positions%20Ghana%20as,it%20still%20stands%20for%20treason.

(7) انظر https://www.eeas.europa.eu/delegations/liberia/european-union-and-its-member-states-welcome-steps-taken-government-liberia-and-senate-towards-legal_en?s=104؛ و https://elbcradio.com/2022/08/11/rescue-alternative-liberia-wants-house-of-rep-concur-with-senate-on-passage-of-death-penalty-abolition-bill/.

(8) انظر https://icj-kenya.org/news/pressure-mounts-for-kenya-to-abolish-death-penalty/.

(9) انظر https://deathpenaltyproject.org/zimbabwes-cabinet-backs-proposed-legislation-to-abolish-the-death-penalty/؛ و https://www.hrw.org/news/2024/02/15/zimbabwe-considers-abolishing-death-penalty.

(10) انظر http://fiacat.org/presse/communiques-de-presse/3146-communique-op2-rci (باللغة الفرنسية).

(11) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Liberia_EN.pdf.

(12) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Chad_FR.pdf؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Republic%20of%20Congo_FR.pdf؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/cote-d-ivoire-fr.pdf (جميعها بالفرنسية).

جميع الظروف. ووقَّعت أذربيجان على البروتوكول نفسه[13]. وألغت باكستان عقوبة الإعدام على جريمة تخريب السكك الحديدية والجرائم المتعلقة بالمخدرات[14]. وأبلغ رئيس سري لانكا المحكمة العليا بأنه لن يوافق على تنفيذ عقوبة الإعدام على أي جريمة في سري لانكا[15].

9- وحدثت أيضاً تطورات هامة على الصعيد المتفرّع عن الدول. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وقَّع حاكم ولاية واشنطن على تشريع لإزالة عقوبة الإعدام من قوانين الولاية[16]. وصوَّتت لجنة الشؤون القضائية التابعة لمجلس النواب بولاية بنسلفانيا لصالح مشروع قانون إبطال عقوبة الإعدام في تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما يمثّل خطوة أولى نحو إلغاء عقوبة الإعدام في تلك الولاية[17].

10- وفي 28 شباط/فبراير 2023، عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي يعقدها كل سنتين بشأن مسألة عقوبة الإعدام، في ظل التركيز على قصر عقوبة الإعدام على أشد الجرائم خطورة. وأثناء المناقشة، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الدول التي لم تُعلن بعد عن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام أو العمل على إلغائها إلى القيام بذلك[18].

11- وخلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، قدَّمت الدول العديد من التوصيات إلى الدول المبقية على عقوبة الإعدام. وشملت هذه التوصيات التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام[19]، أو النظر في التصديق عليه، واتخاذ التدابير المناسبة لإلغاء عقوبة الإعدام[20]، وتحويل جميع أحكام الإعدام السارية إلى أحكام بديلة[21]، واعتماد وقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام تمهيداً لإلغاء

(13) انظر https://www.coe.int/en/web/portal/-/armenia-becomes-45th-member-state-to-abolish-the-death-penalty-in-all-circumstances.

(14) انظر https://jpp.org.pk/wp-content/uploads/2023/10/JPP_DP_REPORT_23-.pdf.

(15) انظر https://www.ft.lk/front-page/President-informs-court-his-signature-will-not-be-used-to-execute-death-sentence/44-739349.

(16) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/washingtons-unconstitutional-death-penalty-law-stricken-from-the-books.

(17) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/pennsylvania-house-committee-passes-death-penalty-repeal-bill.

(18) انظر https://www.ohchr.org/en/news/2023/02/high-commissioner-human-rights-calls-states-have-not-yet-done-so-establish-moratoriums.

(19) انظر على سبيل المثال A/HRC/52/4، الفقرات 124-4 إلى 124-9؛ وA/HRC/52/8، الفقرات 140-1 إلى 140-5، و140-78 و140-83؛ وA/HRC/53/8، الفقرتين 111-1 و111-2؛ وA/HRC/53/9، الفقرات 90-3 إلى 90-6 و90-8 و90-10 و90-11؛ وA/HRC/53/11، الفقرات 139-8 إلى 139-18 و139-22 و139-25؛ وA/HRC/53/13، الفقرات 46-19 و46-21 إلى 46-25؛ وA/HRC/54/6، الفقرات 91-14 و91-18 و91-21 و91-22 و91-71؛ وA/HRC/54/8، الفقرات 135-1 إلى 135-12؛ وA/HRC/54/9، الفقرات 137-6 إلى 137-11؛ وA/HRC/54/10، الفقرات 122-10 إلى 122-14؛ وA/HRC/54/16، الفقرات 39-9 و39-10 و39-72.

(20) انظر، على سبيل المثال A/HRC/52/4، الفقرات 124-5 إلى 124-7 و124-9 و124-70 إلى 124-76؛ وA/HRC/52/8، الفقرات 140-75 إلى 140-78 و140-80 إلى140-86 و140-220؛ وA/HRC/53/11، الفقرات 46-23 و46-25 و46-97 و46-100 و46-107 و46-109؛ وA/HRC/54/8، الفقرات 135-2 إلى 135-4 و135-6 إلى 135-15؛ وA/HRC/54/9، الفقرات 137-7 و137-103 و137-107 و137-108 و137-113 و137-114 و137-116؛ وA/HRC/54/10، الفقرتين 122-61 و122-62.

(21) انظر على سبيل المثال A/HRC/52/4، الفقرات 124-5 و124-78 و124-82؛ وA/HRC/52/8، الفقرات 140-87 إلى 140-89؛ وA/HRC/54/8، الفقرتين 135-3 و135-4.

عقوبة الإعدام[22]، والتخلي عن جميع الإجراءات الرامية إلى تمديد عقوبة الإعدام[23]، وإلغاء هذه العقوبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات[24]، ونشر بيانات سنوية عن عقوبة الإعدام باعتبارها خطوة أولى نحو إلغائها،[25] وإنهاء فرض عقوبة الإعدام على الجرائم غير العنيفة مثل التجديف[26]، وإنهاء فرض عقوبة الإعدام على الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة[27].

12- ومن بين الدول المبقية حالياً على عقوبة الإعدام التي تلقَّت هذه التوصيات، قبلت إسرائيل توصية بالنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد[28]، وأيَّدت بيرو التوصيات المقدمة إليها بشأن عقوبة الإعدام[29].

باء- القيود المفروضة على العمل بعقوبة الإعدام وعلى نطاقها أو حدود العمل بها

13- اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023، بدأت ولاية كاليفورنيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، بتطبيق قانون العدالة العرقية لعام 2020 بأثر رجعي على السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، مما يسمح لهم بالطعن في أحكام الإدانة الصادرة بحقهم أو في الأحكام التي تشوبها اعتبارات العرق أو الأصل الإثني أو القومي[30].

جيم- الصكوك الدولية والإقليمية التي تسهم في إلغاء عقوبة الإعدام

14- في وقت كتابة هذا التقرير، كانت 91 دولة قد أودعت صكوك تصديقها على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، أو صكوك انضمامها إليه [31].

15- وشجَّعت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدول على النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد أو الانضمام إليه، بما في ذلك مصر[32] وليسوتو[33]

(22) انظر على سبيل المثال A/HRC/52/4، الفقرات 124-81 إلى 124-84 و124-86 و124-90؛ وA/HRC/52/8، الفقرات 140-2 و140-75 إلى 140-78 و140-83؛ وA/HRC/53/11، الفقرات 46-19 و46-23 و46-24 و46-96 إلى 46-99 و46-101 و46-103 و46-107؛ وA/HRC/54/6، الفقرات 91-71 إلى 91-73 و91-79 و91-84؛ وA/HRC/54/9، الفقرات 137-105 و137-106 و137-111 و137-115؛ وA/HRC/54/10، الفقرة 122-67؛ وA/HRC/54/16، الفقرات 39-69 و39-72 و39-73.

(23) انظر على سبيل المثال A/HRC/54/16، الفقرات 39-70 و39-74 إلى 39-76.

(24) انظر على سبيل المثال A/HRC/52/4، الفقرة 124-87؛ وA/HRC/52/8، الفقرتين 140-84 إلى 140-86؛ وA/HRC/53/13، الفقرتين 46-98 و46-102.

(25) انظر على سبيل المثال A/HRC/52/8، الفقرة 140-88.

(26) انظر على سبيل المثال A/HRC/53/13، الفقرة 46-54.

(27) انظر على سبيل المثال المرجع نفسه، الفقرة 46-95.

(28) A/HRC/54/16، الفقرة 39-72؛ وA/HRC/54/16/Add.1.

(29) A/HRC/53/8/Add.1.

(30) انظر https://www.ospd.ca.gov/wp-content/uploads/2023/06/AB-256-Racial-Justice-Act-retroactivity_Accessible.pdf.

(31) انظر https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-12&chapter=4&clang=_en.

(32) CAT/C/EGY/CO/5، الفقرة 38(أ).

(33) CCPR/C/LSO/CO/2، الفقرة 26(ب).

والمغرب[34] والاتحاد الروسي[35] وسنغافورة [36] وسري لانكا[37] وترينيداد وتوباغو[38] وتونس[39]. كما دعت هيئات المعاهدات الدول، بما في ذلك مصر[40] وليسوتو[41] وسنغافورة[42] وترينيداد وتوباغو[43] والولايات المتحدة الأمريكية[44]، إلى النظر في الإعلان عن وقف العمل بعقوبة الإعدام تمهيداً لإلغائها.

16- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً بشأن عقوبة الإعدام وحظر التعذيب وسوء المعاملة. وحثَّت اللجنة في هذا القرار الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المبقية على عقوبة الإعدام على تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق جميع الأشخاص في طابور الإعدام حالياً، واتخاذ خطوات نحو إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد، ودعم اعتماد الاتحاد الأفريقي لمشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في أفريقيا. كما حثَّت اللجنة في هذا القرار الدول الأطراف التي فرضت وقفاً لتنفيذ أحكام الإعدام على اتخاذ تدابير تشريعية ملموسة أخرى بهدف إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء تاماً[45].

17- وفي حزيران/يونيه 2023، أدانت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عملية إعدام مايكل تيسيوس المنفَّذة في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن اللجنة كانت قد منحت تدابير وقائية في هذه القضية. وأعربت اللجنة عن أسفها لعدم إتاحة الفرصة لها للتوصل إلى قرار بشأن الالتماس المقدَّم من السجين الذي ادَّعى حدوث انتهاكات لحقه في محاكمة عادلة[46].

18- وأعربت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس عن قلقها من أن بيلاروس لا تزال البلد الوحيد في أوروبا الذي يطبّق عقوبة الإعدام وينفّذها بانتظام. وأشارت المقررة الخاصة إلى أن بيلاروس قد انتهكت جميع التدابير المؤقتة للجنة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذها لعقوبة الإعدام[47].

دال- إعادة العمل بعقوبة الإعدام أو توسيع نطاقها أو استئناف تنفيذ أحكام الإعدام

19- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، يُمنع على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي ألغت عقوبة الإعدام، سواء عن طريق تعديل قوانينها المحلية أو الانضمام إلى

(34) CAT/C/MAR/CO/4، الفقرة 21.

(35) CRC/C/RUS/CO/6-7، الفقرة 51(ج).

(36) CRPD/C/SGP/CO/1، الفقرة 20.

(37) CCPR/C/LKA/CO/6، الفقرة 25.

(38) CCPR/C/TTO/CO/5، الفقرة 30(ج).

(39) CEDAW/C/TUN/CO/7، الفقرة 70.

(40) CAT/C/EGY/CO/5، الفقرة 38(أ).

(41) CCPR/C/LSO/CO/2، الفقرة 26(أ).

(42) CEDAW/C/SGP/CO/6، الفقرة 18(أ).

(43) CCPR/C/TTO/CO/5، الفقرة 30(ج).

(44) CCPR/C/USA/CO/5، الفقرة 31(أ).

(45) انظر https://achpr.au.int/index.php/en/adopted-resolutions/544-resolution-death-penalty-and-prohibition-torture-and-cruel.

(46) انظر https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2023/124.asp.

(47) A/HRC/53/53، الفقرتان 92 و93.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد، أو اعتماد صـــك دولي آخر يلزمها بإلغاء عقوبة الإعدام، أن تُعيد العمل بهذه العقوبة. وأضـافت اللجنة أن البروتوكول الاختياري الثاني، على غرار العهد، لا يتضـمن أحكاماً بشـأن إنهاء العمل به ولا يجوز للدول الأطراف الانسـحاب منه. وبالتالي، فإن إلغاء عقوبة الإعدام إجراء لا رجعة فيه من الناحية القانونية. وعلاوة على ذلك، لا يجوز للدول الأطراف في العهد أن تُحوِّل إلى جريمة يعاقب عليها بالإعدام أي جريمة لم تكن تسـتوجب عقوبة الإعدام، لدى التصـديق على العهد أو في أي وقت بعد ذلك[48]. وذكرت اللجنة أن اتخاذ الدول الأطراف خطواتٍ ترمي فعلياً إلى زيادة مستوى العمل بعقوبة الإعدام وتوسيع نطاق اللجوء إليها يتعارض مع موضوع وغرض المادة 6 من العهد[49].

20- وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أعربت لجنة مناهضـة التعذيب عن شـواغلها إزاء تزايد عدد الحالات التي فُرضـت فيها عقوبة الإعدام ونُفذت في مصـر[50]. وأعرب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسـان في جمهورية إيران الإسـلامية عن جزعه إزاء الزيادة الحادة في عمليات الإعدام في البلد، ولا سيما الزيادة الهائلة في إعدام مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات واستئناف عمليات الإعدام العلنية[51]. كما كانت عدة محاولات تشريعية لإعادة العمل بعقوبة الإعدام في الفلبين موضع انتقادات[52].

21- وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير أيضـاً، سُـجلت زيادة مطردة في عدد الأشـخاص المعروف أنهم أُعدموا في جميع أنحاء العالم، رغم انخفاض عدد البلدان التي تنفّذ عمليات الإعدام. وسجَّلت منظمة العفو الدولية 883 عملية إعدام في 20 بلداً في عام 2022، أي ما يمثّل زيادة قدرها 53 في المائة عن عام 2021[53]. وفي عام 2023، سجَّلت المنظمة 153 1 عملية إعدام في 16 بلداً، وهو ما يشكل زيادة قدرها 31 في المائة عن عام 2022، ويمثّل أكبر عدد من عمليات الإعدام التي سـجَّلتها المنظمة على مدى السنوات الثماني السابقة، مع أنه يعكس أيضاً أصغر عدد تُسجله المنظمة على الإطلاق من البلدان المنفّذة لعقوبة الإعدام[54]. وتُظهر هذه الأرقام اتجاهاً عالمياً يتناقص فيه عدد البلدان المبقية على عقوبة الإعدام بينما تُسجِّل هذه البلدان نفسها زيادة كبيرة في عدد عمليات الإعدام[55].

22- ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، تُعزى الزيادة الحادة في عمليات الإعدام في عام 2022، في المقام الأول، إلى ارتفاع عدد عمليات الإعدام المعروف أنها نُفذت في الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، والتي زادت بما قدره 59 في المائة مقارنةً بعام 2021. وبلغت عمليات الإعدام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما قدره 93 في المائة من عمليات الإعدام المعروفة على الصـعيد العالمي في عام 2022. ونُفذ 70 في المائة منها في جمهورية إيران الإسلامية و24 في المائة منها في المملكة العربية السعودية[56].

23- ويبدو أن هذا الاتجاه قد ازداد حدةً، حيث أفادت منظمة العفو الدولية عن زيادة قدرها 48 في المائة في عمليات الإعدام المسـجَّلة في جمهورية إيران الإسـلامية في عام 2023. وذكرت أن جمهورية

(48) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 34.

(49) المرجع نفسه، الفقرة 50.

(50) CAT/C/EGY/CO/5، الفقرة 37.

(51) A/HRC/52/67، الفقرة 63.

(52) CCPR/C/PHL/CO/5، الفقرة 25.

(53) انظر https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/05/death-penalty-2022-executions-skyrocket/#tab-global-facts.

(54) Amnesty International, “Global report: death sentences and executions 2023” (London, 2024), p. 9.

(55) المرجع نفسه، الصفحة 7.

(56) Amnesty International, “Global report: death sentences and executions 2022” (London, 2023), p. 7.

إيران الإســـلامية وحدها نفَّذت ما قدره 74 في المائة من جميع عمليات الإعدام المســـجَّلة في العالم في عام 2023، ونفَّذت المملكة العربية السعودية ما قدره 15 في المائة من عمليات الإعدام [57].

24- ويبدو أن البيانات العالمية المستمدَّة من مصادر أخرى تدعم هذا التقييم. ففي مطلع أيار/مايو 2023، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن جزعه إزاء العدد "المروّع" لعمليات الإعدام المنفَّذة في جمهورية إيران الإسلامية منذ بداية العام، حيث كان يُعدم في المتوسط أكثر من 10 أشخاص أسبوعياً خلال تلك الفترة. ونُفذت عمليات الإعدام في معظمها بســـبب جرائم تتعلق بالمخدرات، وكان عدد كبير بشكل غير متناسب من الأشخاص الذين أُعدموا ينتمون إلى أقليات[58]. وأدان أيضاً المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصـــة لمجلس حقوق الإنســـان هذه الموجة من عمليات الإعدام[59]. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2024، أعرب المفوض السامي عن جزعه لإعدام 54 شخصاً على الأقل في جمهورية إيران الإسلامية في شهر كانون الثاني/يناير 2024 وحده، حسب ما أفادت به تقارير [60].

25- وفي تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022، أفادت مفوضـــية الأمم المتحدة الســـامية لحقوق الإنســـان (المفوضية) بأن عمليات الإعدام نُفذت بشكل شبه يومي على مدار أسبوعين في المملكة العربية السعودية بعد أن أنهت الســـلطات وقفاً غير رســـمي دام 21 شـــهراً للعمل بعقوبة الإعدام في الجرائم المتصـــلة بالمخدرات. ففي الفترة من 10 إلى 22 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022، أُعدم 17 رجلاً لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات والممنوعات[61].

26- وفي عام 2022، اســـتؤنفت عمليات الإعدام في الكويت وفي دولة فلســـطين، للمرة الأولى منذ عام 2017[62]. وفي عام 2023، ازداد عدد المحكوم عليهم بالإعدام إلى حد كبير في باكســـتان، حيث أفادت تقارير بأن 039 6 فرداً ينتظرون تنفيذ الحكم، أي نحو ضـــعف العدد المبلَّغ عنه في عام 2022، وهو 831 3[63]. وفي كانون الأول/ديســمبر 2022، أفادت المفوضـــية بأن ســـلطات الأمر الواقع التابعة لحركة طالبان في أفغانستان استأنفت عمليات الإعدام، بما في ذلك عمليات الإعدام العلنية[64].

27- وأدَّت الإجراءات البرلمانية والقضـــائية المتخذة في عدد من الدول إلى العودة خطوات إلى الوراء بشأن عقوبة الإعدام. فقد عدَّلت بيلاروس قانون العقوبات لديها لفرض عقوبة الإعدام على مسؤولي الدولة والأفراد العسكريين المدانين بالخيانة العظمى[65]، وأعدمت رجلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير [66].

(57) Amnesty International, “Global report: 2023”, p. 9.

(58) انـــظـــر https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/05/iran-frightening-number-executions-turk-calls-end-death-penalty.

(59) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/iran-un-experts-condemn-recent-executions-urge-moratorium-death-penalty.

(60) انظر https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/01/iran-sharp-spike-use-death-penalty.

(61) انـــظـــر https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2022/11/saudi-arabia-resumption-executions-drug-related-offences.

(62) انظر https://www.aljazeera.com/news/2022/11/16/kuwait-executes-seven-people-despite-international-outcry؛ و https://news.un.org/en/story/2022/09/1126021.

(63) انظر https://jpp.org.pk/wp-content/uploads/2023/10/JPP_DP_REPORT_23-.pdf.

(64) انظر https://news.un.org/en/story/2022/12/1131487.

(65) انظر البلاغ BLR 2/2023 المتاح في https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27939.

(66) انظر https://spring96.org/en/news/110810.

28- وفي عام 2023، اعتمدت أوغندا قانون مكافحة المثلية الجنسية الذي يقضي بفرض عقوبة الإعدام على عدة أفعال مصنَّفة على أنها من "أفعال المثلية الجنسية المشددة"، في جملة عيوب خطيرة[67]. وأعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن جزعه إزاء قرار المحكمة الدستورية الأوغندية تأييد هذا القانون ضد الطعون الدستورية، وحثَّ السلطات على إلغائه[68].

29- وفي العراق، نفَّذت السلطات عملية إعدام جماعية لـ 13 شخصاً في سجن الناصرية المركزي دون إشعار مسبق[69]. وبعد ذلك بوقت قصير، أعرب العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم العميق إزاء التقارير التي تفيد بأن العراق بدأ بتنفيذ عمليات إعدام جماعية داخل نظام السجون لديه، وأشاروا إلى أن من المحتمل أن يكون أكثر من 250 شخصاً معرَّضين لخطر الإعدام الوشيك[70].

30- وفي الفلبين، لا تزال ستة مشاريع قوانين لإعادة العمل بعقوبة الإعدام قيد النظر في مجلس النواب، بما يشمل العمل بها باعتبارها عقوبة تُفرض على كبار المتجرين بالمخدرات[71]. وفي غيانا، أيَّدت محكمة الاستئناف الطابع الدستوري لعقوبة الإعدام[72]، وأيَّدت اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في ترينيداد وتوباغو عقوبة الإعدام الإلزامية[73].

31- وفي 15 آذار/مارس 2024، أنهت جمهورية الكونغو الديمقراطية وقف العمل بعقوبة الإعدام، بحجة ضرورة تخليص جيشها من الخونة والتصدي لظهور الإرهاب واللصوصية من جديد[74]. وأشارت إلى أن عقوبة الإعدام ستطبَّق في مجموعة واسعة من السياقات، بما في ذلك أوقات الحرب، وحالات الحصار أو الطوارئ، وعمليات الشرطة المنفَّذة لاستعادة النظام العام وغيرها من الظروف الاستثنائية[75]. وفي نيجيريا، وافق مجلس الشيوخ على فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص المدانين بالاتجار بالمخدرات[76].

32- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت ولاية فلوريدا قانونين يوسّعان من نطاق العمل بعقوبة الإعدام. وينص أحدهما على خفض عتبة فرض هذه العقوبة بالسماح بتنفيذها بناءً على توصية 8 محلفين مؤيدين للإعدام، على الأقل، مما مجموعه 12 محلفاً، عوضاً عن إجماع المحلفين[77]. وينص القانون

(67) انظر https://apnews.com/article/uganda-lgbtq-bill-signed-museveni-e236013019a26a0348968e6593f04f14.

(68) انظر https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/04/uganda-turk-dismayed-ruling-upholding-discriminatory-anti-gay-law.

(69) انظر https://time.com/6589057/iraq-mass-executions-capital-punishment/.

(70) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/01/iraq-must-immediately-stop-mass-unannounced-executions-un-experts.

(71) Harm Reduction International, “The death penalty for drug offences: global overview 2022” (London, 2023), p. 25.

(72) انظر https://guyanatimesgy.com/appeal-court-quashes-death-sentence-imposed-on-3-ex-gdf-coast-guards/.

(73) انظر https://www.jcpc.uk/cases/docs/jcpc-2020-0051-judgment.pdf.

(74) انظر https://www.reuters.com/world/africa/congo-lifts-moratorium-death-penalty-justice-ministry-circular-shows-2024-03-15/.

(75) انظر https://www.peinedemort.org/document/12106/Note-Circulaire-relative-a-la-levee-du-moratoire-sur-l-execution-de-la-peine-de-mort-en-Republique-democratique-du-Congo (باللغة الفرنسية).

(76) انظر https://www.reuters.com/world/africa/nigerias-senate-proposes-death-penalty-drug-trafficking-2024-05-09/.

(77) انظر https://www.wusf.org/politics-issues/2023-04-20/unanimous-juries-are-no-longer-required-for-florida-death-penalty-sentences.

الآخر على اللجوء إلى السلطة التقديرية في تطبيق عقوبة الإعدام في حالات اغتصاب طفل دون الثانية عشرة من العمر[78]. وإضافةً إلى ذلك، عادت ولاية أيداهو إلى استخدام فصيلة الإعدام باعتبار ذلك أسلوباً من أساليب الإعدام[79].

ثالثاً- الشفافية والعمل بعقوبة الإعدام

33- أهاب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 35/54، بالدول التي لم تُلغِ بعد عقوبة الإعدام أن تتيح بصورة منهجية وعلنية معلومات كاملة ودقيقة وذات صلة، مصنَّفة حسب نوع الجنس والسن والجنسية والعرق والإعاقة والمعايير الأخرى المنطبقة، فيما يخص عملها بعقوبة الإعدام. وأشار المجلس في القرار أعلاه إلى أن هذه المعلومات يمكن أن تسهم في إثراء نقاشات مستنيرة وشفافة يمكن إجراؤها على الصعيدين الوطني والدولي، علماً أن الحصول على معلومات موثوقة عن فرض عقوبة الإعدام وتطبيقها يتيح للجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي فهم نطاق هذه الممارسات وتقييمه.

34- وكررت الجمعية العامة تأكيد هذه التوصية في قرارها 222/77، وشدد الأمين العام على أهميتها عن طريق توصيته بأن تقدم الدول بيانات كاملة ودقيقة ومصنَّفة بصورة منهجية وعلنية عن أحكام الإعدام، بما في ذلك عن حالات العفو وتخفيف العقوبة وإجراءات الاستئناف، بغية تيسير مناقشة عامة مستنيرة تماماً بشأن نطاق استخدام عقوبة الإعدام وأثرها على حقوق الإنسان[80].

35- ويظل من الصعب الحصول على أرقام دقيقة عن تطبيق عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي. ولا تزال الصين وفييت نام تصنِّفان البيانات عن العمل بعقوبة الإعدام باعتبارها سراً من أسرار الدولة[81]. ومع ذلك، فقد أعلنت محكمة الشعب العليا في الصين، في شباط/فبراير 2024، حسب ما أفادت به تقارير، عن سلسلة من القرارات الرامية إلى مراجعة عقوبات الإعدام الصادرة في عامي 2022 و2023، وذلك بعد فترة وجيزة من إجراء الاستعراض الدوري الشامل للحالة في الصين أمام مجلس حقوق الإنسان. وفي 17 نيسان/أبريل 2024، أُتيح للجمهور ما مجموعه 216 قراراً من القرارات المتعلقة بمراجعة عقوبات الإعدام.

36- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن صدمته إزاء أحكام الإعدام الصادرة بحق أكثر من 130 شخصاً عن محاكم عسكرية سرية في ميانمار منذ الانقلاب العسكري في عام 2021. وحذَّر من أن المحاكم العسكرية لم تكفل، بشكل متكرر، أي درجة من الشفافية على الإطلاق، وهو ما يتعارض مع أبسط ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة. ونفَّذ جيش ميانمار أربع عمليات إعدام في تموز/يوليه 2022، وهي أولى عمليات الإعدام التي تطبَّق منذ حوالي 30 عاماً[82].

37- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن أسفها لعدم تقديم أوغندا بيانات مفصَّلة ومصنَّفة عن عدد الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام[83]. ولا تزال اللجنة المعنية بحقوق

(78) انظر https://www.cbsnews.com/miami/news/florida-death-penalty-in-child-rapes-to-take-effect/.

(79) انظر https://www.idahostatesman.com/news/politics-government/state-politics/article276868683.html.

(80) A/HRC/54/33، الفقرة 64.

(81) Amnesty International, “Global report: 2023”, p. 6.

(82) انظر https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2022/12/myanmar-un-human-rights-chief-alarmed-death-sentences-secretive-military.

(83) CAT/C/UGA/CO/2، الفقرة 39.

الإنسان تشعر ببالغ القلق إزاء التفاوتات القائمة على العرق في فرض عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، وتأثيرها غير المتناسب على المنحدرين من أصل أفريقي[84].

رابعاً- الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام

38- أكد المجلس من جديد، في قراره 35/54، الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام، وهي المعايير الدنيا المعترف بها دولياً التي يتعين على الدول التي تواصل فرض عقوبة الإعدام مراعاتها[85]. وتناولت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بإسهاب، في تعليقها العام رقم 36(2018)، مصطلح "أشد الجرائم خطورة"، وإلزامية عقوبة الإعدام، وضمانات المحاكمة العادلة، والحق في التماس العفو أو تخفيف العقوبة، وأساليب الإعدام، وحماية الأحداث والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل[86].

ألف- تقييد العمل بعقوبة الإعدام في حالات "أشد الجرائم خطورة"

39- تنص المادة 6(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه ينبغي للدول عدم فرض عقوبة الإعدام إلا على "أشد الجرائم خطورة". وتشير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى وجوب تفسير مصطلح " أشد الجرائم خطورة " تفسيراً ضيقاً وعدم انطباقه إلا على الجرائم البالغة الخطورة التي يتعلق فيها الأمر بالقتل المتعمد. وتعتبر اللجنة أن الجرائم التي لا تؤدي مباشرةً وعمداً إلى الوفاة، مثل الجرائم المتصلة بالمخدرات، رغم خطورتها، لا يجوز أبداً أن تشكل أساساً للحكم بعقوبة الإعدام في إطار الحق في الحياة[87].

40- ولقد سُجلت زيادة كبيرة في عمليات الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، نُفّذ في عام 2022 ما قدره 325 عملية إعدام في جرائم متصلة بالمخدرات في جميع أنحاء العالم، مما يمثّل أكثر من ضعف العمليات المنفَّذة في عام 2021[88]. وفي عام 2023، أبلغت المنظمة عن تنفيذ 508 عمليات إعدام على الصعيد العالمي في جرائم متصلة بالمخدرات، مما يمثل زيادة بأكثر من 56 في المائة مقارنةً بعام 2022[89]. وأفادت المنظمة الدولية للحدّ من الأضرار بأن الجرائم المتصلة بالمخدرات كانت في عام 2023 وراء ما يقرب من 42 في المائة من جميع عمليات الإعدام التي تأكد وقوعها في العالم، وهو أعلى رقم يسجَّل منذ عام 2016. كما ذكرت المنظمة أن 98 في المائة من جميع عمليات الإعدام التي تأكد وقوعها في عام 2023 في الجرائم المتصلة بالمخدرات قد نُفذت في جمهورية إيران الإسلامية[90].

(84) CCPR/C/USA/CO/5، الفقرة 30.

(85) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/1984 المؤرخ 25 أيار/مايو 1984، المرفق؛ و E/2015/49، الفقرة 60.

(86) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرات 32 إلى 51.

(87) المرجع نفسه، الفقرة 35.

(88) Amnesty International, “Global report: 2022”, p. 8.

(89) Amnesty International, “Global report: 2023”.

(90) Harm Reduction International, “The death penalty for drug offences: global overview 2023” (London, 2024), pp. 10 and 13.

41- وبحلول نهاية عام 2023، ظلّت 34 دولة تفرض عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، أي ما يقلّ بدولة واحدة عن عام 2022. وكان 000 3 شخص على الأقل ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في 19 بلداً في جرائم متصلة بالمخدرات[91].

42- ووسَّع برلمان سري لانكا من نطاق عقوبة الإعدام ليشمل الجرائم المتصلة بالمخدرات، حيث جعل من حيازة 5 غرامات أو أكثر من مادة الميثامفيتامين والاتجار بها جريمة يعاقب عليها بالإعدام[92]. وأعدمت سنغافورة 5 أشخاص في جرائم متصلة بالمخدرات في عام 2023[93]، وأفادت التقارير بأن فييت نام حكمت على 34 شخصاً على الأقل بالإعدام لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات في نفس العام[94].

43- وفي تموز/يوليه 2023، أزالت باكستان عقوبة الإعدام عن الجرائم المتصلة بالمخدرات[95]. ومع ذلك، أفادت تقارير بأن القضاة استمروا في فرض عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات حتى كانون الثاني/يناير 2024[96]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت التقارير تفيد بأنه لا يزال هناك 026 1 شخصاً في باكستان في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام في جرائم متصلة بالمخدرات، مما يؤكد أهمية وجود سياسة لإعادة تقييم الأحكام الصادرة بحق المحكوم عليهم بالإعدام حالياً في جرائم متصلة بالمخدرات[97].

44- ويُعد الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات الإثنية والرعايا الأجانب والنساء معرَّضين بوجه خاص لعقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات. وأفادت المنظمة الدولية للحدّ من الأضرار بأن حوالي 40 في المائة من الأشخاص الذين أُعدموا لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات في جمهورية إيران الإسلامية، في عام 2022، كانوا ينتمون إلى الإثنية البلوشية، مع أن الأقلية البلوشية تمثل حوالي 2 في المائة من السكان[98]. وأفادت التقارير بأن الصين أعدمت أحد مواطني جمهورية كوريا واثنين من مواطني الفلبين لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات. كما أفادت تقارير بإعدام أحد مواطني سري لانكا بتهمة الاتجار بالمخدرات في الكويت، وهي أولى عمليات الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات في هذا البلد منذ عام 2007[99]. وأعرب عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن شواغلهم لكون عدد غير متناسب من المحكوم عليهم بالإعدام في جرائم متصلة بالمخدرات في سنغافورة ينتمون إلى مجموعات الأقليات التي تعاني من الحرمان الاقتصادي[100].

(91) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(92) Amnesty International, “Global report: 2022”, p. 25.

(93) Harm Reduction International, “The death penalty for drug offences: 2023”, p. 12.

(94) انظر https://tvphapluat.vn/video/6-bi-cao-linh-an-tu-hinh-trong-vu-buon-ban-ma-tuy-tu-nghe-an-vao-tp-hcm-67328/؛ و https://www.vietnamplus.vn/son-la-10-an-tu-hinh-trong-vu-an-mua-ban-trai-phep-hon-21kg-ma-tuy-post866545.vnp؛ و https://nhandan.vn/tuyen-tu-hinh-18-bi-cao-ve-toi-mua-ban-van-chuyen-tang-tru-ma-tuy-post782131.html (جميعها باللغة الفيتنامية).

(95) انظر https://jpp.org.pk/wp-content/uploads/2023/10/JPP_DP_REPORT_23-.pdf.

(96) ورقة معلومات مشتركة مقدمة من مركز إليوس للعدالة/جامعة موناش (المدخل 1). انظر أيضاً https://na.gov.pk/uploads/documents/64d4d874b52c0_506.pdf للتأكيد على بدء نفاذ التعديل ذي الصلة المدخل على قانون مكافحة المخدرات في 5 آب/أغسطس 2023.

(97) ورقة معلومات مقدمة من منظمة "مشروع العدالة في باكستان".

(98) Harm Reduction International, “The death penalty for drug offences: 2022”, p. 30.

(99) Harm Reduction International, “The death penalty for drug offences: 2023”, p. 14.

(100) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/07/singapore-un-experts-call-immediate-moratorium-executions-drug-offences.

45- وتشمل سائر الجرائم غير العنيفة التي أدَّت إلى فرض عقوبة الإعدام جريمة احتيال ارتكبتها امرأة كانت تعمل في مجال المقاولات العقارية في فييت نام[101]. وأعربت هيئتان من هيئات المعاهدات عن قلقهما إزاء التقارير التي تفيد بأن مصر[102] وسري لانكا[103] تفرضان عقوبة الإعدام على جرائم لا تستوفي عتبة "أشد الجرائم خطورة". وذكرت جمهورية الكونغو الديمقراطية، عند إنهائها وقف العمل بعقوبة الإعدام، أن هذه العقوبة ستطبَّق على قائمة طويلة من الجرائم المتصلة بالخيانة بوجه عام، مثل الجبن، والفرار من الخدمة العسكرية، والتجسُّس، والتمرد، ورفض إطاعة الأوامر. وتشمل هذه القائمة أيضاً جرائم عادية، مثل السرقة والاختلاس[104]. ومعظم هذه الجرائم لا تستوفي عتبة "أشد الجرائم خطورة".

46- وأكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مجدداً أنه لا يجوز أبداً، بأي حال من الأحوال، تطبيق عقوبة الإعدام بشأن سلوك ينتهك تجريمه، في حد ذاته، أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الزنا أو المثلية الجنسية أو الردة أو إنشاء جماعات سياسية معارضة أو إهانة رئيس دولة[105]. وقد أعربت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان عن قلقها العميق إزاء المعلومات التي تفيد بأن محكمة في نيجيريا حكمت على ثلاثة رجال بالإعدام رجماً بالحجارة بعد إدانتهم بتهمة ممارسة المثلية الجنسية[106]. وفي آب/أغسطس 2023، كان رجلان في أوغندا يواجهان تهمتين منفصلتين بممارسة أفعال "المثلية الجنسية المشددة"، وهي جريمة يعاقب عليها بالإعدام بموجب القانون الجديد لمكافحة المثلية الجنسية في البلد[107].

47- وأعرب عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن جزعهم إزاء أحكام الإعدام التي تفرضها جمهورية إيران الإسلامية على الأشخاص لتعبيرهم عن آراء انتقادية إزاء الحكومة والزعماء الدينيين[108]. ووفقاً للمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، كانت قضايا كثيرة ذات صلة بالتعبير عن الرأي والمشاركة في الاحتجاجات في المملكة العربية السعودية موضوع مقاضاة باعتبارها قضايا إرهابية، مما أدى إلى فرض عقوبة الإعدام[109].

(101) انظر https://www.bbc.com/news/world-asia-68778636.

(102) CAT/C/EGY/CO/5، الفقرتان 37 و38(ب).

(103) CCPR/C/LKA/CO/6، الفقرتان 24 و25.

(104) انظر https://www.peinedemort.org/document/12106/Note-Circulaire-relative-a-la-levee-du-moratoire-sur-l-execution-de-la-peine-de-mort-en-Republique-democratique-du-Congo (باللغة الفرنسية).

(105) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 36.

(106) A/HRC/54/26/Add.1، الفقرة 34.

(107) انظر https://edition.cnn.com/2023/08/29/africa/ugandans-charged-aggravated-homosexuality-intl/index.html.

(108) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/05/iran-un-experts-alarmed-death-sentence-imposed-peaceful-activist-demand؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/04/iran-un-experts-alarmed-death-sentence-imposed-rapper-and-songwriter-toomaj؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/iran-un-experts-condemn-recent-executions-urge-moratorium-death-penalty؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/11/iran-stop-sentencing-peaceful-protesters-death-say-un-experts.

(109) ورقة معلومات مقدمة من المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان.

باء- حظر العمل بإلزامية عقوبة الإعدام

48- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، ينبغي للمحكمة التي تُصدر الحكم أن تراعي في جميع القضايا التي تنطوي على تطبيق عقوبة الإعدام الظروف الشخصية للجاني والملابسات الخاصة للجريمة. ومن ثم، تشير اللجنة إلى أن إلزامية عقوبة الإعدام تكتسي طابعاً تعسفياً إذ لا تترك للمحاكم المحلية أي هامش من السلطة التقديرية لتحديد ما إذا كانت الجريمة المعنية تستوجب عقوبة الإعدام وما إذا كان يجوز إصدار الحكم بالإعدام على مرتكبها بالنظر إلى ظروفه الخاصة[110]. كما أن أحكام الإعدام الإلزامية هذه تتعارض مع شرط قصر عقوبة الإعدام على "أشد الجرائم خطورة"[111].

49- وفي عام 2023، أقرَّ البرلمان الماليزي اثنين من مشاريع القوانين الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية المفروضة على 11 جريمة والاستعاضة عنها بعقوبات بديلة[112]. وبدأ نفاذ القانونين في 4 تموز/يوليه 2023[113]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حوَّلت أعلى محكمة في ماليزيا الدفعة الأولى من أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة[114].

50- وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفرجت المحكمة العليا في ترينيداد وتوباغو عن رجل قضى 24 عاماً في السجن في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام الإلزامية بتهمة القتل العمد[115].

51- وفي عام 2023، أفادت تقارير بأن أحكام الإعدام الإلزامية فُرضت في أفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وترينيداد وتوباغو، وسنغافورة، وغانا، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، ونيجيريا[116]. وفي قرار مؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، خلصت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى أن عقوبة الإعدام الإلزامية التي فُرضت في جريمة قتل في جمهورية تنزانيا المتحدة تنتهك الحق في الحياة[117].

جيم- ضمانات المحاكمة عادلة

52- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، يؤدي الإخلال بما هو منصوص عليه في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من ضمانات المحاكمة العادلة في إطار إجراءات تُفضي إلى الحكم بالإعدام، إلى جعل هذا الحكم تعسفياً في طابعه ومنافياً للحق في الحياة[118]. وهذا يشمل استخدام الاعترافات المنتزعة بالقوة، وعدم توافر التمثيل الفعال، والتأخير المفرط وغير المبرر، وعدم نزاهة

(110) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 37؛ و A/HRC/39/19، الفقرة 24.

(111) E/2015/49 و E/2015/49/Corr.1، الفقرة 63.

(112) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/04/malaysia-un-experts-hail-parliamentary-decision-end-mandatory-death-penalty؛ و https://www.hrw.org/news/2023/04/11/malaysia-repeals-mandatory-death-penalty.

(113) انظر https://icomdp.org/malaysia-s-mandatory-death-penalty-abolition-comes-into-effect/.

(114) انظر https://thediplomat.com/2023/11/malaysia-commutes-first-batch-of-death-sentences-under-new-law/.

(115) انظر https://deathpenaltyproject.org/longest-serving-death-row-prisoner-in-tt-released-by-high-court/.

(116) Amnesty International, “Global report: 2023”, p. 13.

(117) انظر https://www.african-court.org/cpmt/storage/app/uploads/public/638/8d1/94a/6388d194a4da8742577700.pdf.

(118) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 41؛ والتعليق العام رقم 32(2007)، الفقرة 59.

الإجراءات الجنائية بصفة عامة، وعدم استقلالية أو حياد المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف[119]. كما قد تؤدي عيوب إجرائية خطيرة أخرى، مثل عدم إبلاغ الرعايا الأجانب المحتجزين فوراً بحقهم في إشعار قنصليات بلدانهم، وعدم إتاحة فرصة أمام الأشخاص المزمع ترحيلهم إلى بلد يدَّعون أن حياتهم ستتعرض فيه لخطر حقيقي للاستفادة من إجراءات الاستئناف المتاحة، إلى جعل الحكم بعقوبة الإعدام حكماً مخالفاً لما تنص عليه المادة 6(1) من العهد[120].

53- وأفادت تقارير بأن بعض أحكام الإعدام فُرضت في أعقاب عمليات اعتقال تعسفية وعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة، وبعد وقوع أعمال تعذيب مزعومة، بما في ذلك في البحرين[121] والمملكة العربية السعودية[122]. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب وعدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن القلق والاستياء الشديد إزاء عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة في العديد من القضايا التي فُرضت فيها عقوبة الإعدام في بيلاروس[123] ومصر[124] وإيران (جمهورية - الإسلامية)[125] والعراق[126] والمملكة العربية السعودية[127].

دال- الحق في التماس العفو الخاص أو تحويل العقوبة

54- تنص المادة 6(4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن تسمح الدول الأطراف لأي شخص محكوم عليه بالإعدام بالتماس العفو الخاص أو تحويل العقوبة، وعلى جواز منح العفو العام أو العفو الخاص أو تحويل عقوبة الإعدام في جميع الحالات. ووفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، تُلزَم الدول الأطراف بكفالة استفادة المحكوم عليهم بالإعدام في الحالات المناسبة من إجراءات العفو العام والعفو الخاص وتحويل العقوبة، وبضمان عدم تنفيذ العقوبات قبل النظر بشكل بنَّاء في طلبات العفو أو تحويل العقوبة واتخاذ قرارات نهائية بشأنها وفقاً للإجراءات المنطبقة. وتشير اللجنة إلى أنه لا يجوز أن تكون شروط الحصول على العفو عديمة الجدوى أو شاقة على نحو لا مبرر له أو تمييزية في طابعها أو تعسفية في طريقة تطبيقها. وتشير أيضاً إلى أن قيام الدول الأطراف بخفض عدد ما تُصدره من قرارات العفو وتحويل العقوبة يتعارض مع موضوع وغرض المادة 6 من العهد[128].

55- وفي عام 2022، سجَّلت منظمة العفو الدولية، في 26 بلداً، حالات عفو عن أشخاص محكوم عليهم بالإعدام أو حالات تحويل لأحكام الإعدام الصادرة بحقهم، و28 حالة على الأقل من حالات التبرئة لسجناء محكوم عليهم بالإعدام، في أربعة بلدان[129]. وفي عام 2023، سجَّلت المنظمة، في 27 بلداً، حالات عفو عن أشخاص محكوم عليهم بالإعدام أو حالات تحويل لأحكام الإعدام الصادرة بحقهم، و9

(119) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 41.

(120) المرجع نفسه، الفقرة 42.

(121) ورقة معلومات مشتركة مقدمة من منظمة Reprieve ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (المدخل 3 من منظمة Reprieve).

(122) ورقة معلومات مشتركة مقدمة من منظمة Reprieve والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (المدخل 4 من منظمة Reprieve).

(123) A/HRC/53/53، الفقرة 93.

(124) CAT/C/EGY/CO/5، الفقرة 37.

(125) A/HRC/52/67، الفقرات 9 و53 و55 و75(د).

(126) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/01/iraq-must-immediately-stop-mass-unannounced-executions-un-experts.

(127) A/HRC/WGAD/2022/36، الفقرة 97.

(128) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرتان 47 و50.

(129) Amnesty International, “Global report: 2022”, p. 13.

حالات تبرئة لسجناء محكوم عليهم بالإعدام، في ثلاثة بلدان[130]. وقامت ملاوي بتحويل 25 حكماً بالإعدام، ولم يبقَ لديها أي سجين في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام[131]. وفي مالي، صدر في عام 2023 عفو رئاسي عن ثلاثة جنود إيفواريين بعد الحكم عليهم بالإعدام غيابياً بتهمة الاغتيال والتآمر على الحكومة[132]. وقام رئيس زامبيا، في أعقاب إلغاء عقوبة الإعدام في البلد، بتحويل أحكام الإعدام الصادرة بحق من تبقَّى من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، البالغ عددهم 390 سجيناً، لتصبح أحكاماً بالسجن مدى الحياة[133].

56- وأصدر رئيس إندونيسيا عفواً عن شخص محكوم عليه بالإعدام في جرائم متصلة بالمخدرات[134]. وفي كينيا، قام الرئيس بتحويل جميع أحكام الإعدام الصادرة قبل 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 إلى أحكام بالسجن مدى الحياة[135]. وقامت محكمة استئناف في الإمارات العربية المتحدة بتحويل حكم الإعدام الصادر بحق امرأة أجنبية بتهمة الاتجار بالمخدرات إلى حكم بالسجن مدى الحياة[136]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قام حاكم ولاية أوريغون بتحويل جميع أحكام الإعدام المتبقية في الولاية، البالغ عددها 17 حكماً، لتصبح أحكاماً بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط[137].

57- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها للاستبعاد الصريح لمرتكبي جرائم معيَّنة يعاقَب عليها بالإعدام في سري لانكا من إمكانية الحصول على عفو أو إمكانية تحويل عقوبتهم[138].

هاء- أساليب الإعدام وحظر الإعدامات العلنية

58- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، يجب على الدول الأطراف التي لم تُلغِ عقوبة الإعدام أن تراعي في تنفيذ العقوبة المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر أساليب معيَّنة للإعدام، بما في ذلك الرجم، والحقن بمخدرات مميتة غير مختبرة، والإعدامات العلنية، وأساليب الإعدام الأخرى المؤلمة والمهينة. وتشير اللجنة إلى أن من شأن عدم مراعاة المادة 7 أن يجعل حتماً تنفيذ عقوبة الإعدام تعسفياً في طابعه، ومن ثم منافياً أيضاً للمادة 6[139]. وأهاب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/48، بالدول التي لم تُلغِ بعد عقوبة الإعدام أن تتوخى الشفافية في أساليب تنفيذها.

59- وفي تموز/يوليه 2022، أفادت تقارير وفقاً لمركز معلومات عقوبة الإعدام بأن ولاية ألاباما نفَّذت أطول عملية إعدام فاشلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام الحقنة المميتة. ويقدَّر أن

(130) Amnesty International, “Global report: 2023”, p. 12.

(131) A/HRC/54/33، الفقرة 22.

(132) انظر https://www.dw.com/en/mali-pardons-49-ivorian-soldiers/a-64311525.

(133) انظر https://www.barrons.com/news/zambia-commutes-nearly-400-death-sentences-after-law-change-01675886708.

(134) انظر https://www.amnesty.my/2023/05/16/press-release-death-penalty-reforms-bring-hope/.

(135) انظر https://allafrica.com/stories/202307250527.html؛ وhttps://www.knchr.org/Articles/ArtMID/2432/ArticleID/1168/Press-Release-Commutation-of-Death-Sentences-to-Life-Imprisonment-A-Welcome-Move.

(136) انظر https://www.middleeastmonitor.com/20220708-uae-court-hands-israel-woman-life-sentence/.

(137) انظر https://oregoncapitalchronicle.com/2022/12/13/oregon-gov-kate-brown-commutes-17-death-sentences-ending-death-row/.

(138) CCPR/C/LKA/CO/6، الفقرة 24.

(139) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 40.

تكون العملية قد استغرقت ثلاث ساعات على الأقل[140]. وتم إيقاف تنفيذ عمليتي إعدام فاشلتين أخريين بالحقنة المميتة في ألاباما نتيجةً لمضاعفات في وضع الأنابيب الوريدية[141]، بينما تم تنفيذ ثلاث عمليات إعدام فاشلة أخرى بالحقنة المميتة في ولايات أريزونا وأيداهو وتكساس[142]. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن أسفها لنقص المعلومات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ادعاءات استخدام مخدرات مميتة غير مختبرة لإعدام السجناء هناك، وبشأن الحالات المبلَّغ عنها التي ذُكرت فيها آلام مبرحة ناجمة عن استخدام هذه المخدرات وعمليات الإعدام الفاشلة[143].

60- وفي كانون الثاني/يناير 2024، أُعدم رجل في ولاية ألاباما، بالولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام أسلوب جديد وغير مختبر هو الخنق بغاز النيتروجين. ووفقاً لرواية أحد شهود العيان، استغرقت العملية عدة دقائق وعرَّضت السجين لمعاناة شديدة[144]. وأعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن أسفه العميق لتنفيذ عملية الإعدام، وعن قلقه من أن تكون هذه العملية قد بلغت حد التعذيب أو سوء المعاملة[145]. وبعد ذلك بفترة وجيزة، قُدمت مشاريع قوانين للموافقة على استخدام أسلوب الخنق بالنيتروجين في عمليات الإعدام في ولايات كانساس[146] ولويزيانا[147] ونبراسكا[148] وأوهايو[149].

61- وأفادت تقارير بتنفيذ عمليات إعدام علنية في أفغانستان[150] وإيران (جمهورية - الإسلامية)[151].

(140) انظر https://deathpenaltyinfo.org/facts-and-research/dpic-reports/dpic-year-end-reports/the-death-penalty-in-2023-year-end-report#executed-prisoners-spent-longer-on-death-row؛ و https://deathpenaltyinfo.org/news/private-autopsy-documents-carnage-experienced-by-alabama-death-row-prisoner-joe-nathan-james-during-longest-botched-lethal-injection-execution-in-history.

(141) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/federal-court-orders-alabama-to-preserve-evidence-of-botched-attempted-execution-of-alan-miller؛ و https://deathpenaltyinfo.org/news/after-u-s-supreme-court-overturns-lethal-injection-stay-alabama-tries-and-fails-to-execute-kenneth-eugene-smith.

(142) انظر https://deathpenaltyinfo.org/executions/botched-executions؛ و https://deathpenaltyinfo.org/news/as-lethal-injection-turns-forty-states-botch-a-record-number-of-executions؛ و https://deathpenaltyinfo.org/news/idaho-halts-first-lethal-injection-execution-in-12-years-after-failure-to-establish-i-v-lines.

(143) CCPR/C/USA/CO/5، الفقرة 30.

(144) ورقة معلومات مقدمة من جيف هود. انظر أيضا https://www.aclu.org/news/capital-punishment/alabama-has-executed-a-man-with-nitrogen-gas-despite-jurys-life-verdict.

(145) انظر https://www.ohchr.org/ar/statements/2024/01/alabama-execution.

(146) انظر https://kansasreflector.com/2024/02/09/attorney-general-in-kansas-sponsors-bill-adding-hypoxia-option-for-executing-capital-murderers/.

(147) انظر https://www.nbcnews.com/news/us-news/louisiana-lawmakers-bill-allow-nitrogen-gas-executions-rcna138066.

(148) انظر https://apnews.com/article/death-penalty-nitrogen-nebraska-alabama-76bba87753bc1ab20b0bc50a09991ec8.

(149) انظر https://ohiocapitaljournal.com/2024/04/18/ohio-house-holds-first-hearing-for-new-nitrogen-gas-death-penalty-method/.

(150) انظر https://news.un.org/en/story/2022/12/1131487.

(151) Amnesty International, “Global report: 2023”, p. 13.

62- ووفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، يشكل عدم إشعار الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بتاريخ إعدامهم في الوقت المناسب، كقاعدة عامة، ضرباً من ضروب سوء المعاملة ومن ثم يجعل إعدامهم منافياً للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[152].

خامساً- العمل بعقوبة الإعدام ضد الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو العقلية

ألف- الأطفال

63- تحظر المادة 6(5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 37(أ) من اتفاقية حقوق الطفل فرض عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر حين وقوعها. وتشير لجنة حقوق الطفل إلى أن المادة 37(أ) تعكس حظر القانون الدولي العرفي لفرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً[153]، وأن المعيار الصريح والحاسم هو السنّ وقت ارتكاب الجريمة[154]. ومن حق الشخص أن يستفيد من قرينة الشك، في حال عدم توافر دليل موثوق وقاطع على أنه لم يكن دون الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجريمة، ولا يجوز الحكم عليه بعقوبة الإعدام[155].

64- وأفادت منظمة العفو الدولية بأن سبعة شبان كانوا جميعاً من الأطفال وقت اعتقالهم يواجهون خطر الإعدام الوشيك في المملكة العربية السعودية، على الرغم من صدور مرسوم ملكي في عام 2020 بإلغاء عقوبة الإعدام للأشخاص الذين كانوا أطفالاً وقت ارتكابهم الجرائم المزعومة[156]. وأفادت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان بأنها ترصد حالياً حالات 68 شخصاً، من بينهم 9 أطفال، حُكم عليهم بالإعدام بموجب قوانين مكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية[157].

65- ويدَّعي معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعدمت طفلين إعداماً علنياً، عن طريق فصيلة الإعدام، بتهمة التوزيع المزعوم لأفلام من جمهورية كوريا حسب ما أفادت به تقارير[158].

66- وأكدت باكستان، في تقريرها الدوري الثاني المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في حزيران/يونيه 2022، أنها لا تحكم بالإعدام على الذين تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً وفقاً لقانون نظام قضاء الأحداث لديها[159]. ومع ذلك، فقد أكد مناصرو حقوق الإنسان وأربع منظمات غير حكومية أخرى، في تقرير مقدم في تموز/يوليه 2022 في إطار الاستعراض الدوري الشامل لباكستان، أن

(152) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 40.

(153) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24(2019)، الفقرة 79. انظر أيضاً قرار لجنة حقوق الإنسان 67/2003.

(154) التعليق العام رقم 24 (2019)، الفقرة 79.

(155) المرجع نفسه، والتعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 48، للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

(156) انظر https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/06/saudi-arabia-imminent-execution-of-youths-would-violate-kingdoms-promise-to-abolish-death-penalty-for-juveniles/.

(157) ورقة معلومات مقدمة من المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان.

(158) انظر https://www.rfa.org/english/news/korea/by-hyemin-son-for-rfa-korean-12022022204452.html.

(159) CCPR/C/PAK/2، الفقرة 69.

عدم ملاءمة إجراءات تحديد السن في البلد أدَّت إلى صدور أحكام روتينية بالإعدام عن المحاكم بحق أشخاص كانت تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً وقت ارتكابهم الجرائم المزعومة[160].

67- وفي عام 2023، أعرب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية عن قلقه من استمرار السلطات الإيرانية في إعدام الأشخاص المحكوم عليهم وهم أطفال، ومن أن 85 طفلاً جانحاً على الأقل لا يزالون ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام[161]. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن شواغلها إزاء التقارير التي تفيد بأن أطفالاً حُكم عليهم بالإعدام في جرائم يُزعم أنها ارتُكبت قبل بلوغهم 18 عاماً من العمر[162]. وأعربت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عن قلقها لأن غابون لم تعمل على تحويل الأحكام الصادرة بحق الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام، بما في ذلك القُصَّر، في أعقاب إلغائها عقوبة الإعدام في عام 2010[163].

68- وفي نيسان/أبريل 2023، أفرجت الهند عن رجل أمضى 28 عاماً في انتظار تنفيذ حكم الإعدام بعد صدور حكم الإعدام بحقه وكان يبلغ من العمر 12 عاماً[164].

باء- الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو العقلية

69- تشير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أنه يجب على الدول أن تمتنع عن الحكم بعقوبة الإعدام على من يواجهون حواجز خاصة في الدفاع عن أنفسهم على قدم المساواة مع غيرهم، مثل الأشخاص الذين تعوق إعاقاتهم النفسية - الاجتماعية أو العقلية الشديدة دفاعهم عن أنفسهم بفاعلية، وعلى من لديهم قدرة متدنية على فهم أسباب الحكم عليهم بهذه العقوبة[165]. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن من شأن الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة، مثل عدم توفير الوثائق الميسَّرة والترتيبات التيسيرية الإجرائية للأشخاص ذوي الإعاقة، في إجراءات تُفضي إلى الحكم بالإعدام، أن يجعل هذا الحكم تعسفياً في طابعه ومنافياً للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[166]. وتلاحظ اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو العقلية هم أكثر عرضةً للحرمان من ضمانات المحاكمة العادلة نظراً لعدم توافر الترتيبات التيسيرية الإجرائية لهم[167]. وهي تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام وتعليق جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو العقلية بغية الامتثال للمادة 10 من اتفاقية حقوق

(160) انظر https://www.theadvocatesforhumanrights.org/Res/Pakistan%20UPR%20Death%20Penalty%20final.pdf.

(161) A/HRC/52/67، الفقرة 65.

(162) CAT/C/EGY/CO/5، الفقرة 37.

(163) CAT/OP/GAB/1، الفقرة 76.

(164) انظر https://timesofindia.indiatimes.com/india/if-only-theyd-checked-my-age-juvenile-on-death-row-for-28-years-walks-free/articleshow/99445097.cms.

(165) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 49. انظر أيضا قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/1984 و64/1989.

(166) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 41.

(167) قضية *آل آدم ضد المملكة العربية السعودية* (CRPD/C/20/D/38/2016)؛ وقضية *مكاروف ضد ليتوانيا* (CRPD/C/18/D/30/2015). انظر أيضاً CRPD/C/IRN/CO/1، الفقرتان 22 و23.

الأشـخاص ذوي الإعاقة[168]. وأهابت الجمعية العامة، في قرارها 222/77، بجميع الدول أن تحدّ تدريجياً من العمل بعقوبة الإعدام، وألا تفرض عقوبة الإعدام على أشخاص ذوي إعاقة عقلية أو ذهنية.

70- وأفادت تقارير بإعدام أشـخاص ذوي إعاقات نفسـية – اجتماعية أو عقلية في الولايات المتحدة الأمريكية[169]. ويدَّعي مركز معلومات عقوبة الإعدام أن 79 في المائة من الأشـخاص الذين أُعدموا في عام 2023 في هذا البلد كانوا يعانون من عاهة واحدة على الأقل من العاهات التالية: مشـكلة خطيرة من مشاكل الصحة العقلية، أو إصابة دماغية، أو تلف الدماغ التنموي، أو عاهة ذهنية و/أو التعرُّض لصدمة و/أو لأوجه إهمال و/أو لإسـاءة معاملة خطيرة ومزمنة تعود إلى مرحلة الطفولة[170]. كما أفادت تقارير بإعدام أشخاص ذوي إعاقات نفسية – اجتماعية أو عقلية في جمهورية إيران الإسلامية[171].

71- وعلى الرغم من القرار التاريخي الذي أصدرته المحكمة العليا الباكستانية في عام 2021، والذي يحظر إعدام الأشـخاص الذين يعانون من إعاقات نفسـية – اجتماعية شـديدة[172]، أكدت منظمة باكسـتانية غير حكومية أنه لم تكن ثمة إشـارات، وقت كتابة هذا التقرير، إلى قيام الحكومة بتنفيذ أي من التوجيهات التي أصـدرتها المحكمة إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، والتي تشـمل ترتيب دورات تدريبية متعمّقة وبناء القدرات على النحو المناسـب للمحامين والقضـاة وأفراد الشـرطة وموظفي السـجون والأطباء النفسيين[173].

72- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن قلقها البالغ إزاء فرض عقوبة الإعدام وتنفيذها بحق الأشـخاص ذوي الإعاقات العقلية والأشـخاص ذوي الإعاقات النفسـية – الاجتماعية والأشخاص المتوحّدين في سنغافورة[174]. وأفادت منظمة Reprieve بأن عدم إتاحة سوى نطاق محدود للغاية أمام الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام في ماليزيا لتقديم أدلة على الإعاقة الذهنية أو العقلية، ومن ثم تخفيف العقوبة، يشكل عائقاً كبيراً أمام الأفراد الذين يلتمسون أحكاماً بديلة[175].

73- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أقرَّ مجلس نواب ولاية تكسـاس، في نيسـان/أبريل 2023، مشروع قانون يستثني بعض الأشخاص المصابين بأمراض عقلية شديدة من عقوبة الإعدام، ومن المقرر أن ينظر في هذا المشروع مجلس شيوخ الولاية[176].

(168) CRPD/C/KWT/CO/1، الفقرتان 20 و21؛ و CRPD/C/SAU/CO/1، الفقرتان 17 و18. انظر أيضـا المبادئ والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن الوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة.

(169) ورقة معلومات مقدمة من مناصري حقوق الإنسان.

(170) انـظـر https://deathpenaltyinfo.org/facts-and-research/dpic-reports/dpic-year-end-reports/the-death-penalty-in-2023-year-end-report#executed-prisoners-spent-longer-on-death-row.

(171) انظر https://iranhr.net/media/files/Rapport_iran_2022_PirQr2V.pdf؛ و https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/01/iran-executions-of-protester-with-mental-disability-and-kurdish-man-mark-plunge-into-new-realms-of-cruelty/.

(172) انظر https://www.supremecourt.gov.pk/downloads_judgements/c.r.p._420_2016.pdf.

(173) ورقة معلومات مقدمة من منظمة "مشروع العدالة في باكستان".

(174) CRPD/C/SGP/CO/1، الفقرة 19.

(175) ورقة معلومات مقدمة من منظمة Reprieve (المدخل 1).

(176) انظر https://www.texastribune.org/2023/03/29/texas-death-penalty-mental-illness/.

سادساً- الأبعاد الجنسانية لعقوبة الإعدام

74- تحظر المادة 6(5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الدول الأطراف تنفيذ عقوبة الإعدام بالنساء الحوامل. وتنص الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام (انظر الفقرة 38 أعلاه) على توسيع نطاق هذا الحظر ليشمل الأمهات اللواتي أنجبن أطفالاً حديثاً[177]. وأشارت منظمة Reprieve، في ورقة المعلومات التي قدمتها، إلى الآثار الصحية الناجمة على الصعيدين البدني والنفسي عن عقوبة الإعدام على النساء المحكوم عليهن بالإعدام، والتي ينتج الكثير منها عن عدم توافر الرعاية الصحية المراعية للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك عدم تلبية احتياجات النساء المسجونات مع أطفالهن[178]. ووفقاً لدراسة أجرتها كلية الحقوق بجامعة كورنيل ومركز كورنيل المعني بعقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، لا يقدم محامو الدفاع في كثير من الأحيان أدلة على العنف الجنساني في محاكمات النساء التي يترتب عليها حكم بالإعدام، وكثيراً ما يعتمد المدَّعون العامون على عبارات مجازية جنسانية للنيل من مصداقية النساء والمساس برواياتهن لما تعرَّضن له من اعتداءات جنسية في مرحلة الطفولة، أو أعمال اغتصاب، أو أعمال عنف على يد العشير. وتخلص الدراسة، نتيجةً لذلك، إلى أن "أولئك الذين يحكمون على النساء بالإعدام نادراً ما يستوعبون حجم الصدمات الكبيرة التي عانت منها النساء طوال حياتهن، والكيفية التي ترتبط بها هذه الصدمات بمسؤوليتهن القانونية والأخلاقية"[179].

75- وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مع القلق إلى أن سنغافورة تُبقي على عقوبة الإعدام وتطبّقها في الممارسة العملية. كما أن محاكمها كثيراً ما لا تراعي، حسبما أفادت به تقارير، الظروف ذات الصلة بالقضايا والعوامل المخفّفة، مثل وجود أدلة على الصدمات، والضغوط الاقتصادية، وممارسة زواج الأطفال، والعنف العائلي والجنساني، والإعاقات العقلية و/أو النفسية -الاجتماعية، في إطار الإجراءات الجنائية المتخذة ضد المرأة. وأشارت اللجنة أيضاً مع القلق إلى أن النساء اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام يخضعن للحبس الانفرادي ولا يستفدن بشكل تلقائي من نظام المساعدة القانونية الموجهة إلى الأشخاص المتهمين بجرائم يعاقب عليها بالإعدام في جميع مراحل الإجراءات نظراً لنقص الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة في مجال إقامة العدل مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية[180].

76- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت زيادة في عمليات إعدام النساء في المملكة العربية السعودية، حيث أُعدمت امرأة في عام 2022[181] وست نساء في عام 2023[182]. كما أُبلغ عن زيادة في جمهورية إيران الإسلامية، حيث أُعدمت 12 امرأة في عام 2022[183] و24 امرأة على الأقل في عام 2023[184].

(177) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/1984، المرفق، الفقرة 3.

(178) ورقة معلومات مقدمة من منظمة Reprieve (المدخل 5).

(179) انظر https://scholarlycommons.law.cwsl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2044&context=cwilj.

(180) CEDAW/C/SGP/CO/6، الفقرة 17.

(181) Amnesty International, “Global report: 2022”, p. 10.

(182) انظر https://reprieve.org/uk/2024/01/02/saudi-arabia-executed-at-least-172-people-in-2023/.

(183) Amnesty International, “Global report: 2022”, p. 10.

(184) Amnesty International, “Global report: 2023”, p. 32.

وفي كانون الثاني/يناير 2023، أفادت تقارير بأن جمهورية إيران الإسلامية حكمت على امرأة كردية حامل بالإعدام لإضرامها النار في صورة مرشد أعلى إيراني سابق[185].

77- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت محكمة استئناف اتحادية إنصاف امرأة حُكم عليها بالإعدام، على الرغم من وجود أدلة على اعتماد المدعين العامين على التنميط الجنساني للأمومة بهدف إقناع هيئة المحلفين بأن المعنية قتلت زوجها. وأسقطت محكمة في ولاية إيلينوي جميع التهم الموجهة إلى امرأة حُكم عليها بالإعدام بناءً على اعتراف انتزعته منها الشرطة بتهديدها بفقدان حضانة أطفالها[186].

سابعاً- حقوق الإنسان لأطفال المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا

78- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، يجب على الدول أن تمتنع عن إعدام الأشخاص الذين يخلّف إعدامهم عواقب وخيمة للغاية عليهم وعلى أسرهم، مثل الآباء الذين لديهم أطفال في سن صغيرة جداً أو يعولون أطفالاً[187]. وأهاب مجلس حقوق الإنسان بالدول، في قراره 9/48، ضمان التزويد المسبق للأطفال الذين حُكم على والديهم أو أولياء أمورهم بالإعدام، بمعلومات كافية عن عملية الإعدام المرتقبة، والسماح لهم بزيارة أخيرة للشخص المدان أو الاتصال به، وإعادة الجثة إلى الأسرة لدفنها، أو تزويد الأسرة بمعلومات عن مكان وجود الجثة، ما لم يكن ذلك في غير مصالح الطفل الفضلى. وفي عام 2020، أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن أطفال وأفراد أسر المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا يتعرضون لمعاناة نفسية شديدة، ومصاعب اقتصادية، ووصم اجتماعي[188].

79- وتناول مركز معلومات عقوبة الإعدام حالة أطفال المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا. وأفاد بأن الأشخاص الذين أُعدموا في الولايات المتحدة في عام 2023، البالغ عددهم 23 شخصاً، أمضوا ما متوسطه 23 عاماً تقريباً في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام[189]، مما يمثّل خطراً حقيقياً بأن يتعرَّض أي أطفال لديهم لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن المعاناة النفسية الشديدة والمصاعب الاقتصادية والوصم الاجتماعي.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

80- أرحب بالتقدم المطرد على الصعيد العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام. وتشمل الخطوات المشجّعة لهذه الغاية إيداع صك تصديق جديد على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واعتماد قوانين وطنية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الجرائم، وإرساء السلطة التقديرية القضائية في إزالة إلزامية عقوبة الإعدام. وقد بدأ اتخاذ شتَّى الإجراءات القانونية المحلية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام أو أن هذه الإجراءات جارية بالفعل. وأشجع المشرّعين وأعضاء السلطة القضائية على مضاعفة جهودهم من أجل

(185) انظر https://www.thenationalnews.com/mena/iran/2023/01/26/iran-sentences-pregnant-kurdish-woman-to-death/.

(186) ورقة معلومات مقدمة من مناصري حقوق الإنسان.

(187) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 49.

(188) انظر https://www.ohchr.org/en/speeches/2020/09/75th-session-un-general-assembly-virtual-high-level-side-eventdeath-penalty-and.

(189) انظر https://deathpenaltyinfo.org/facts-and-research/dpic-reports/dpic-year-end-reports/the-death-penalty-in-2023-year-end-report#executed-prisoners-spent-longer-on-death-row.

إلغاء عقوبة الإعدام، بسبل منها إصدار تشريعات تنص على إلغاء عقوبة الإعدام واستخدام السلطة التقديرية القضائية لتطبيق أحكام بديلة.

81- وفيما يتعلق بالدول التي لم تُلغِ بعد عقوبة الإعدام، يساورني القلق إزاء استئناف فرض عقوبة الإعدام وتطبيقها، وفي بعض الحالات، إزاء زيادة العمل بها إلى حد كبير. وأُوصي مرة أخرى بأن تعتمد الدول التي تواصل العمل بعقوبة الإعدام وقفاً لعمليات الإعدام تمهيداً لإلغاء هذه العقوبة. ومن شأن استئناف العمل بعقوبة الإعدام بعد وقف بحكم القانون أو بحكم الواقع لفترة طويلة أن يتعارض مع موضوع وغرض المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

82- ولا يجوز، بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، فرض عقوبة الإعدام إلا على "أشد الجرائم خطورة". وقد تم تفسير هذا المصطلح باستمرار على أنه يشير إلى الجرائم البالغة الخطورة التي تنطوي على القتل العمد. ولذلك، يجب على الدول أن تمتنع عن العمل بعقوبة الإعدام في الجرائم التي لا تنطوي على القتل العمد، مثل الجرائم المتصلة بالمخدرات.

83- وأحثُّ الدول على أن تلغي إلزامية عقوبة الإعدام. وإلى أن يتم ذلك، ينبغي وضع عملية تراعي الحالة الشخصية للجاني والظروف الخاصة بالجريمة، بما في ذلك عناصرها المشددة أو المخففة، بغية مراجعة جميع الحالات التي كان فيها حكم الإعدام إلزامياً.

84- وريثما يتم إلغاء عقوبة الإعدام، أشجع الدول على كفالة وضع ضمانات قانونية وتدابير وقائية وتنفيذها على نحو فعال، بما في ذلك الحق في التماس العفو وتحويل العقوبة عن طريق اتخاذ إجراءات تتيح ضمانات أساسية معيَّنة.

85- وأحثُّ الدول على كفالة الشفافية بشأن فرض عقوبة الإعدام وتطبيقها، وتقديم بيانات كاملة ودقيقة ومصنَّفة بطريقة منهجية وعلنية عن أحكام الإعدام بغية تيسير مناقشة عامة مستنيرة تماماً بشأن نطاق العمل بعقوبة الإعدام وأثرها على حقوق الإنسان.

86- ويحظر القانون الدولي العرفي فرض عقوبة الإعدام في الجرائم التي يرتكبها أشخاص تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً وقت وقوع الجريمة. وأهيب بالدول أن تكفل ورود هذا الحظر بوضوح في التشريعات الوطنية. وعلى نحو ما ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، يجب على الدول، في حال عدم توافر دليل موثوق وقاطع على أن الشخص لم يكن دون الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجريمة، أن تمنح الشخص المعني قرينة الشك وأن تكفل عدم فرض عقوبة الإعدام عليه. وينبغي للدول أن توقف فوراً عمليات الإعدام بحق الأحداث الجانحين، وأن تعيد الحكم عليهم بشروط احتجاز مناسبة عوضاً عن الحكم عليهم تلقائياً بالسجن مدى الحياة.

87- وينبغي للدول أيضاً أن تحظر فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو العقلية. وينبغي للدول أن تكفل إمكانية لجوء هؤلاء الأشخاص إلى القضاء على قدم المساواة مع غيرهم، دون تمييز، عن طريق اعتماد الترتيبات التيسيرية الإجرائية، بما في ذلك إجراءات ومعايير واضحة لإعداد تقييمات للإعاقة والمسؤولية الجنائية على يد خبراء مستقلين.

88- وريثما يتم إلغاء عقوبة الإعدام، يجب على الدول ألا تنتهك المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن طريق تنفيذ عمليات إعدام قاسية، أو مؤلمة أو مهينة دون داع. ومن شأن عدم احترام الحظر المفروض على التعذيب وسوء المعاملة أن يجعل الإعدام تعسفياً في طابعه ومن ثم منافياً أيضاً للحق في الحياة.

89- وأهيب بالدول أن تولي اهتماماً أكبر للبعد الجنساني في عقوبة الإعدام، بوسائل منها معالجة الأشكال المتعددة للتحيز الجنساني الذي تواجهه النساء المحكوم عليهن بالإعدام، والمراعاة التامة للعوامل الجنسانية المخففة أثناء إصدار الأحكام، مثل تجاربهن المؤلمة في مواجهة العنف الجنساني في الحياة. وينبغي للدول أن تقدم الرعاية الصحية المراعية للاعتبارات الجنسانية إلى النساء المحكوم عليهن بالإعدام، وأن تلبّي احتياجات النساء المحكوم عليهن بالإعدام المسجونات مع أطفالهن.

90- وينبغي للدول التي لا تزال تعمل بعقوبة الإعدام أن تكفل على سبيل الاستعجال بيئة واقية لأطفال المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا بحيث تمنع التمييز والوصم إزاءهم أو تعرُّضهم لمحنة نفسية، وأن توفر لهم المساعدة بناءً على مبدأ مصالح الطفل الفضلى.

91- وعلى نحو ما ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لا يُعقل التوفيق بين عقوبة الإعدام والاحترام التام للحق في الحياة. فلا بد من إلغاء عقوبة الإعدام لتعزيز الكرامة الإنسانية والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان. ولا يوجد دليل قاطع لدعم النظرية القائلة بأن عقوبة الإعدام تردع الجريمة على نحو أكثر فعالية من أي عقوبة أخرى.

92- ومن أجل التعجيل بوتيرة التقدم نحو الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام وكفالة الاحترام التام للحق الأساسي في الحياة، أشجع الدول على اعتماد المزيد من التدابير للحد من تطبيق عقوبة الإعدام أو إلغائها.